

«الاتصالات»: ١,٥ مليار ليرة سلفة للهيئة المنظمة

وهيبتها بوصفها هيئة رقابية وشبه قضائية، يهجم الوزراء إعلام الرأي العام أن مجلس الوزراء أقر في ٣ آذار سلفة بقيمة ١,٥ مليار ليرة، وعلى أساسها صدر مرسوم السلفة في ١٩ آذار، وتم الإثني الماضي دفع ١,٢ مليار ليرة لتغطية رواتب أول ٣ أشهر من سنة ٢٠١٠ مع بعض النفقات الأخرى. ولا يزال مبلغ يعادل أجور شهر نيسان متوافراً، على أمل ألا يتأخر إقرار الموازنة العامة إلى ابعده من هذا التاريخ».

مصدر دخل لقاء الأعمال الاستشارية التي هي من صلب مهماتها ولقاء الأعمال الرقابية التي يمكن لها أن تتولاها. وإذ تأسف الوزارة لتأخر إقرار هذا الحل الذي كانت قد اقترحتته على مجلس الوزراء منذ بداية العام الجاري مع ما ألحق من ضرر بالعاملين لناحية تأخر حصولهم على بدلات أتعابهم، وإذ تأسف لتوجه الهيئة إلى الإعلام ببيانات متكررة، مما ألحق ضرراً بحصانيتها

مصادر إيرادات لأنها لم تصدر أي تراخيص، لذا سعت وزارة الاتصالات جاهدة إلى تأمين الموارد المالية المناسبة مع الأعمال الاستشارية والتنظيمية المطلوبة من الهيئة، وبشكل اخص لتأمين استمرارية انتظام دفع أجور العاملين فيها، بدءاً من نهاية العام ٢٠٠٩. ووضعت الوزارة الحل المناسب لذلك من خلال وضع إطار تعاقدي مع الهيئة يتأتى من خلاله لها

أوضح وزير الاتصالات الدكتور شربل نحاس في بيان صادر عن مكتبه الإعلامي أمس، أن الوزارة تنطلق في تعاطيها مع الهيئة المنظمة للاتصالات من حرصها على تطبيق القانون وتأمين استمرارية الهيئة وتعزيز هيبتها. وأضاف البيان: «بحكم الواقع وبانتهاء فترة السنتين التي تسمح للوزارة بتمويل الهيئة استثنائياً عن طريق مساهمات تخصص لها في الموازنة العامة، لا تتوافر للهيئة أي